

فصوص الحِكْمَةِ

والتعليقات عليه

للشيخ الأكبر محيى الدين بن عربى لهتوفى سنة ٦٣٨ هـ هجرية

- ۱۳۴ -

واعلم أنها^(١) لا تسمى مفاتيح^(٢) إلا في حال الفتح ، وحال الفتح هو حال تعلق التكوين بالأشياء ؛ أو قل إن شئت حال تعلق القدرة بالمقدور (٥٤ - ١) ولا ذوق لغير الله^(٣) في ذلك . فلا يقع فيها تجلٍ ولا كشف ، إذ لا قدرة ولا فعل إلا لله^(٣) خاصة ، إذ له الوجود المطلق الذي لا يتقيد . فلما رأينا عتب الحق له عليه السلام في سؤاله في القدر علمنا أنه طلب هذا الاطلاع ، فطلب أن يكون له قدرة تتعلق بالمقدور ، وما يقتضي ذلك إلا مَنْ له الوجود المطلق . فطلب ما لا يمكن وجوده في الخلق ذوقاً ، فإن الكيفيات لا تدرك إلا بالأذواق . وأما ما روينا مما أوحى الله^(٤) به إليه لئن لم تنته لأحون^(٥) اسمك من ديوان النبوة ، أي أرفع عنك طريق الخبر واعطيك الأمور على التجلي ، والتجلي لا يكون إلا بما أنت عليه من الاستعداد الذي به يقع الإدراك الذوقي ، فتعلم أنك ما أدركت إلا بحسب استعدادك فتتظر في هذا الأمر الذي طلبت ، فإذا^(٦) لم تره تعلم أنه ليس عندك الاستعداد الذي تطلبه وأن ذلك من خصائص الذات الإلهية ، وقد علمت أن الله أعطى كل شيء خلقه : ولم يعطك هذا الاستعداد الخاص ، فما هو خلقك ، ولو كان خلقك لأعطاكه الحق الذي أخبر أنه « أعطى كل شيء خلقه » . فتكون أنت الذي تنتهي عن مثل هذا السؤال من نفسك ، لا تحتاج فيه إلى نهي إلهي . وهذه (٥٤ - ب) عناية من الله بالعزيز عليه السلام علّم ذلك من علمه وجهله من جهله .

واعلم أن الولاية هي الفلك^(٧) المحيط العام ، ولهذا لم تنقطع ؛ ولها الإنباء العام .
وأما نبوة التشريع والرسالة فمنقطعة^(٨) . وفي محمد صلى الله عليه وسلم قد انقطعت ،

٨

(١) «ا» و «ن» : أنه (٢) ب : بالمفاتيح - ن : مفاتيح (٣) ١ : + تعالى في الحالتين

(٤) ١ : + تعالى (٥) ١ : لأحون (٦) ١ : فما لم (٧) ب : الملك

(٨) ب : المنقطعة

فلا نبي بعده : يعني مشرعاً أو مشرعاً له ، ولا رسول وهو المشرع . وهذا الحديث قَصَمَ ظهور أولياء الله لأنه يتضمن انقطاع ذوق العبودية الكاملة التامة . فلا ينطلق عليه اسمها الخاص بها فإن العبد يريد ألا يشارك سيده - وهو الله^(١) - في اسم ؛ والله^(٢) لم يتسم^(٣) بنبي ولا رسول ، وتسمى بالولي واتصف بهذا الاسم فقال «الله^(٣) ولي الذين آمنوا» : وقال «هو الولي الحميد» . وهذا الاسم باقٍ جارٍ على عباد الله دنيا وآخره . فلم يبق اسم يختص به العبد دون الحق بانقطاع النبوة والرسالة : إلا أن الله لَطِيفٌ^(٤) بعباده ، فأبقى لهم النبوة العامة التي لا تشريع فيها ، وأبقى لهم التشريع في الاجتهاد في ثبوت الأحكام ، وأبقى لهم الوراثة في التشريع فقال «العلماء ورثة الأنبياء» . وما شئتُم ميراث في ذلك إلا فيما اجتهدوا فيه من الأحكام فشرعوه . فإذا رأيت النبي يتكلم بكلام خارج عن التشريع فمن حيث هو ولي^(٥) وعارف ، ولهذا ، مقامه (٥٥ - ب) من حيث هو عالم أتم وأكمل من حيث هو رسول أو ذو تشريع وشرع . فإذا سمعت أحداً من أهل الله يقول أو ينقل إليك عنه أنه قال الولاية أعلى من النبوة ، فليس يريد ذلك القائل إلا ما ذكرناه . أو يقول إن الولي فوق النبي والرسول ، فإنه يعني بذلك في شخص واحد : وهو أن الرسول عليه السلام - من حيث هو ولي - أتم من حيث هو نبي رسول^(٦) ؛ لا أن الولي التابع له أعلى منه ، فإن التابع لا يدرك المتبوع أبداً فيما هو تابع له فيه^(٧) ؛ إذ لو أدركه لم يكن تابِعاً^(٨) له فافهم . فمرجع الرسول والنبي المشرع إلى الولاية والعلم . ألا ترى الله تعالى قد أمره بطلب الزيادة من العلم لا من غيره فقال له آمِراً «وقل^(٩) رَبِّ

(١) ا : + تعالى (٢) ب : لم يسم - ا : لا يتسمى (٣) ن : ساقطة

(٤) ب : لطيف لطيف - ن : لطيف بعباده (٥) الواو ساقطة في ب

(٦) ن : ورسول (٧) ب : ساقطة (٨) ا : تابع (٩) «ب» و «ن» : قل من غير الواو